

ملخص تنفيذي

إلى ٣٦,٨ مليار جنيه. وأخيراً، انخفضت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة ٨,٩٪ إلى ٢١,٢ مليار جنيه.

كما توضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة^٥ التي تم مراجعتها مؤخراً ارتفاع نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي لتسجل ٩,٢٪ في نهاية العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنة بـ ٨,٤٪ في العام السابق. كما ارتفعت نسبة العجز الأولي لتحقيق نحو ٣,٥٪ من الناتج المحلي مقابل ٢,٩٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

وطبقاً لبيانات الموازنة العامة للفترة يوليو- مايو ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فقد انخفضت قيمة العجز في الميزان الكلي بنسبة ٧,٥٪ لتسجل ٣٢ مليار جنيه (٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بعجز قيمته ٣٤,٧ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام السابق (٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وفي الوقت ذاته، حقق الميزان الأولي فائضاً خلال الفترة يوليو- مايو من العام المالي الجاري بلغ نحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز قدره ١,٤٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويرجع هذا الفائض إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة ٢٦,٥٪ لتصل إلى ١٣٧,٣ مليار جنيه. نتيجة ارتفاع الحصيلة من الضرائب بنحو ٢٩,٢٪ إلى ٩٢,٤ مليار جنيه في ظل نمو النشاط الاقتصادي وتطبيق القانون الجديد للضرائب على الدخل والذي صاحبه ارتفاع ملحوظ في معدل الالتزام الضريبي. كذلك ارتفعت حصيلة الإيرادات الأخرى بـ ١٧,٧٪ لتصل إلى ٤٢,٦ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الأخرى يرجع إلى وجود إيرادات استثنائية وغير متكررة من أهمها تحصيل مبلغ ١٥,٣ مليار جنيه مقابل بيع رخصة المحمول الثالثة. مقارنة بحصيلة قدرها ٤,٧ مليار جنيه كانت مقدرة عند إعداد موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٩,٥٪ خلال فترة المتابعة لتبلغ ١٦٢,٦ مليار جنيه (٢٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١٤٨,٥ مليار جنيه (٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نفس الفترة من العام السابق. وتعكس هذه الزيادة ارتفاع الأجور المدفوعة بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٤٢,٧ مليار جنيه بالإضافة إلى ارتفاع مدفوعات الفوائد بنسبة ٥٢,٦٪ لتصل إلى ٣٩,٧ مليار جنيه^٦. أما عن المصروفات الأخرى فقد ارتفعت بمعدل أقل نسبياً بلغ ٤,٥٪ لتصل إلى ١٧,٨ مليار جنيه. وعلى العكس، فقد انخفضت مدفوعات باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ١٧٪ لتصل إلى ٣٦,٥ مليار جنيه. ويرجع ذلك الانخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض مدفوعات المزايا

استمر الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) خلال فترة الدراسة ٦,٩٪. ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى النمو المتسارع للاستثمارات بنسبة ٣٦,٨٪ خلال الفترة نفسها بالإضافة إلى نمو الإنفاق الاستهلاكي بمعدل معقول يصل إلى ٣,٤٪^١.

كما ارتفع الناتج الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج) بمعدل ٦,٩٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وهو نفس معدل النمو المحقق خلال الفترة نفسها من العام السابق. جدير بالذكر أن كل من قطاعات قناة السويس (٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. معدل نمو حقيقي ١٦٪). التشييد والبناء (٥٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي ١٥,٥٪). الاتصالات (٢,٤٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي ١٣,٨٪) والسياحة (٣,٥٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي ١٢,٩٪) كانت بمثابة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي خلال الفترة يوليو-مارس من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وتشير بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة^٢ والتي تم مراجعتها مؤخراً إلى انخفاض العجز الكلي^٣ للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٥٠,٤ مليار جنيه أو حوالي ٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٥١,٦ مليار جنيه وهو ما يمثل ٩,٦٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما انخفض العجز الأولي^٤ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ ١,٣ نقطة مئوية ليصل إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. فعلى جانب الموارد، ارتفعت جملة الإيرادات والمنح بنسبة ٣٦,٤٪ إلى ١٥١,٣ مليار جنيه. حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ٢٩٪ إلى ٩٧,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٥٢,٤٪ إلى ٥٣,٥ مليار جنيه.

فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل بـ ٥٣٪ إلى ٤٨,٣ مليار جنيه. كما سجلت الضرائب على السلع والخدمات زيادة خلال العام قدرها ١٠,٤٪ لتصل إلى ٣٤,٧ مليار جنيه. وكذلك ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٤,٧٪ لتبلغ ٩,٧ مليار جنيه. وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الاقتصادي والزيادة الكبيرة في حجم الواردات.

وعلى جانب الاستخدامات، فقد بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٢٠٧,٨ مليار جنيه (٣٣,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٦٢ مليار جنيه (٣٠٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفعت الأجور والمرتبات بنسبة ١٢,٥٪ إلى ٤٦,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ٤١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد بنحو ١٢,٣٪ لتصل

^٥ يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة. وبنك الإستثمار القومي. وصناديق المعاشات والتأمينات. ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات البنينة للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

^٦ تقوم وزارة المالية بسداد مدفوعات الفوائد المستحقة لصناديق المعاشات والتأمينات نقداً وعلى أساس شهري منذ بداية العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ويأتي هذا التعديل في سياق الجهود التي تبذلها وزارة المالية لتصحيح وإعادة تنظيم العلاقات والتشابكات المالية البنينة للأجهزة والوحدات الحكومية.

^١ تستخدم وزارة المالية معدل نمو متوقع لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ومكتمش إقتصادي بنسبة ١١,٢٪. وذلك للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. و ٧,٤٪ كنمو و ٨,٦٪ كمكتمش إقتصادي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

^٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية والمحليات. والهيئات الخدمية العامة. ^٣ الإيرادات الحكومية ناقص المصروفات وصافي حيازة الأصول المالية. ^٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

الاجتماعية بنسبة ٨٨,٥٪ لتصل إلى ١,٤ مليار جنيه^٧ في حين ارتفعت مدفوعات الدعم بنسبة ٧,٣٪ محققة ٣٣ مليار جنيه.

هذا وقد تم مراجعة بيانات الدين المحلي بالإضافة إلى إعادة عرض تقسيماتها المختلفة بشكل أكثر وضوحاً لتيسير في الأغراض التحليلية. وتعكس البيانات المنشورة في هذا التقرير أرصدة الدين المحلي بدون إدراج رصيد الحساب الجمد لدى البنك المركزي المصري. وذلك على ثلاث مستويات جَميعية^٨ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي^٩.

ارتفع إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بـ ٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. ليبلغ ٥٥٥ مليار جنيه (٨٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالمقارنة بـ ٥٤٤ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (١٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). في الوقت ذاته ارتفع صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ١٣,٩٪ ليبلغ ٤٤٥ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (٧٢٪ من الناتج المحلي) بالمقارنة بـ ٣٩٠,٥ مليار جنيه في العام السابق (٧٢,٥٪ من الناتج المحلي).

انخفض إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنسبة ٠,٣٪ ليصل إلى ٤٤٩,٥ مليار جنيه (٧٢,٨٪ من الناتج المحلي) بالمقارنة بـ ٤٥١ مليار جنيه في نهاية العام السابق (٨٣,٧٪ من الناتج المحلي). على الجانب الآخر ارتفع صافي الدين المحلي للحكومة العامة بنسبة ١٩,٨٪ في نهاية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليبلغ ٣٣٢ مليار جنيه (٥٣,٨٪ من الناتج المحلي) بالمقارنة بـ ٢٧٧ مليار جنيه (٥١,٥٪ من الناتج المحلي) في نهاية ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

ارتفع إجمالي الدين العام المحلي بنسبة ٠,٣٪ في نهاية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليبلغ ٤٧٠ مليار جنيه (٧٦,١٪ من الناتج المحلي) بالمقارنة بـ ٤٦٩ مليار جنيه (٨٧,١٪ من الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. إلا أن صافي الدين العام المحلي ارتفع بنسبة ١٨,٢٪ في نهاية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ليصل إلى ٣٣٣ مليار جنيه (٥٣,٩٪ من الناتج المحلي) بالمقارنة بـ ٢٨١,٦ مليار جنيه (٥٢,٣٪ من الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

و طبقاً لأحدث بيان متاح عن أرصدة الدين المحلي فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين بالنسبة لقطاعات الموازنة العامة والحكومة العامة و إجمالي الدين العام بنسبة ٤,١٪، ٣,٨٪ و ٠,٨٪ على الترتيب خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. في حين ارتفع صافي رصيد الدين المحلي لقطاع الموازنة والحكومة العامة والدين العام بنسبة ٦,٣٪، ٨٪ و ٦,٥٪ على الترتيب خلال الفترة نفسها.

وعلى جانب المديونية الخارجية، فقد انخفض إجمالي رصيد الدين الخارجي بنحو ٠,٧٪ إلى ما يعادل ٢٨,٧ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٠٧ (٢٢,٤٪ من الناتج المحلي) وذلك مقارنة بـ ٢٨,٩ مليار دولار (٢٦,٩٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات حجم وهيكل المديونية الخارجية تتسم بالأمان والاستقرار نتيجة محدودية الديون قصيرة الأجل والتي تقدر بـ ١,٥ مليار دولار (٥,٣٪) فقط من إجمالي الدين الخارجي. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ١٨,٥ مليار دولار (٦٤,٢٪

من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية مارس ٢٠٠٧.

تجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة إجمالي رصيد الدين (المحلي والخارجي) المستحق على قطاع الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٢٠,٦٪ في نهاية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١٠٧,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و إلى ما يقرب من ٩٣,٥٪ في نهاية مارس ٢٠٠٧.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر مايو ٢٠٠٧ بنحو ٥٪ لتصل إلى ٦٥٠ مليار جنيه وهو أعلى معدل نمو شهري محقق خلال الخمس سنوات الماضية. ويرجع هذا الارتفاع الشهري الملحوظ إلى نمو صافي الأصول المحلية بنسبة ٥,٥٪ نتيجة ارتفاع المطلوبات من القطاع الخاص بمعدل ٢,٥٪ والتحسين الملحوظ في صافي بنود الموازنة بمعدل ١٣,٦٪. أيضاً ارتفع معدل نمو السيولة المحلية خلال العام المنتهي في مايو ٢٠٠٧ بنحو ١٧,٩٪. وهو أعلى معدل نمو محقق منذ ديسمبر ٢٠٠٣. حيث ارتفع كل من صافي الأصول الأجنبية والمحلية في نهاية مايو من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة ٦,٦٪ و ٤,٢٪ على الترتيب. وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو صافي الأصول الأجنبية هو المحرك الرئيسي لنمو السيولة منذ نهايتها عام ٢٠٠٣. فنجد أن نصيب الأصول الأجنبية من إجمالي الأصول المقابلة للسيولة المحلية ارتفع من ٥,٩٪ في نهاية مايو ٢٠٠٣ إلى ٣٣,١٪ في نهاية مايو ٢٠٠٧. في حين انخفض نصيب الأصول المحلية من ٩٤,١٪ إلى ٦٦,٩٪.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ١٧,٦٪ لتبلغ ٥٢٣ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠٠٧. كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ١٩,١٪ ليصل إلى ١٢٦,٦ مليار جنيه. كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة ٢٤,٦٪ ليبلغ ٢٨,٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (عدا البنك المركزي المصري) بنسبة ١٢,٤٪ خلال العام المنتهي في مايو ٢٠٠٧ إلى ٦٣٨ مليار جنيه. من بينها ٨٩,٤٪ وودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ١١,٢٪ إلى ٣٥٦ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠٠٧. وذلك نتيجة نمو الإقراض للقطاع غير الحكومي بنسبة ٩,٦٪ ليصل إلى ٣٢٩ مليار جنيه. وقد بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملية المحلية ٥٦٪ في مايو ٢٠٠٧ مقابل ٥٨,٨٪ في شهر مايو من العام السابق. بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية ٥٥,٦٪ مقابل ٥٠,٩٪ في العام السابق.

ولقد انخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتسجل ٢٣,٩٪ في مايو ٢٠٠٧ مقابل ٢٤,٥٪ خلال شهر مايو من العام الماضي. و في حين ارتفعت معدلات الدولار في الودائع ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر مايو ٢٠٠٧ إلى ٢٩,٥٪ مقابل نسبة بلغت ٢٩,٤٪ في شهر مايو من العام السابق.

وقد أبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (من خلال الآلية المعروفة بإسم الكوريدور) دون

^٧ ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعي. أما عن الدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

^٨ أدى التحسن في الأرصدة النقدية لدى صناديق التأمينات والمعاشات إلى انخفاض قيمة التحويلات المخصصة للصناديق من قبل الخزنة تحت بند مدفوعات المزايا الاجتماعية.

^٩ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم. ويشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري. وحدات الإدارة المحلية. و الهيئات الخدمية.

تغيير عند معدل ٨,٧٥٪ و١٠,٧٥٪ على التوالي. وذلك خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية الذي عقد في ٥ يوليو ٢٠٠٧. برر البنك المركزي هذا الإجراء باتجاه معدلات التضخم للانخفاض مؤخراً. والتي من المتوقع أن تستمر في الانخفاض خلال الأشهر المقبلة .

انخفض معدل التضخم لأسعار المستهلكين خلال شهر يونيو ٢٠٠٧ (على أساس سنوي) ليبلغ ٨,٥٪ مقارنة بمعدل قدره ١٠٪ خلال الشهر السابق إلا أنه مازال أعلى من معدله خلال يونيو ٢٠٠٦ والذي بلغ ٧,٣٪. وقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نحو ١٠,٩٪ مقارنة بمتوسط بلغ ٤,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

بالنسبة الى معاملات قطاع الخارجي. حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فائض كلى بلغ ٣,١ مليار دولار، وهو أقل من الفائض المحقق خلال الفترة نفسها من العام السابق والذي بلغ ٣,٣ مليار دولار. على جانب ميزان المعاملات الجارية. شهدت جملة الصادرات السلعية زيادة كبيرة بنسبة ١٨,١٪ لتصل إلى ١٥,٩ مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات غير البترولية بـ ٤٢,٤٪ إلى ٨,٦ مليار دولار. في حين انخفضت قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ١,٥٪ إلى ٧,٣ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية ٢٦,٣ مليار دولار بنسبة ارتفاع ٢١٪ انعكاساً لاستمرار تنامي الطلب المحلي. كما ارتفعت متحصلات الصادرات الخدمية بنسبة ١٧٪ إلى ١٥,١ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها إيرادات غالبية مكونات الصادرات الخدمية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الخدمية إلى الواردات الخدمية بلغت ٢٣٤٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وفي نفس الوقت. ارتفعت تدفقات التحويلات الخاصة لتحقق ٤,٤ مليار دولار خلال يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بـ ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ومن ثم فقد ارتفعت جملة الإيرادات الجارية (شاملة التحويلات الرسمية) بنسبة ١٨٪ خلال يوليو-مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وهو ما دفع الحساب الجاري ليحقق فائض قدره ٣,٣ مليار جنيه مقارنة بفائض بلغ ١,٩ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر. سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافي تدفقات للخارج بقيمة ٠,٣ مليار دولار نتيجة الانخفاض في صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية بنسبة ٩٢٪ خلال يوليو-مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لتحقق ٢٢٩ مليون دولار مقارنة بـ ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. ذلك بالإضافة إلى ارتفاع صافي تدفق الاستثمارات الأخرى إلى الخارج بنسبة ٧٥٪ لتصل إلى ٨,٦ مليار دولار بالسالب خلال يوليو-مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بالمقارنة بـ ٤,٩ مليار دولار بالسالب خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق. إلا أنه في الوقت ذاته ارتفع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٩٥٪ خلال يوليو-مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ليبليغ ما يزيد عن ٩ مليار دولار مقابل ٤,٦ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. إلا أن أثر هذا الارتفاع الملحوظ لم ينعكس على إجمالي ميزان المعاملات المالية والرأسمالية نتيجة لانخفاض صافي التدفقات للداخل من استثمارات محفظة الأوراق المالية وارتفاع صافي التدفقات إلى الخارج في الاستثمارات الأخرى كما سبق ذكره. وأخيراً. سجل بند السهو والخطأ ارتفاعاً في صافي التدفقات للداخل إلى ٩٥ مليون دولار بالمقارنة بـ ٣٧٥ مليون دولار بالسالب خلال يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

و بذلك فإنة على المستوى الإجمالي حقق ميزان المدفوعات خلال يوليو-مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فائضاً بلغت قيمته ٣,٤٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٤,١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. إلا أنه في الوقت نفسه ارتفع فائض ميزان المعاملات الجارية ليحقق ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٢,٤٪ خلال يوليو-مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٦. كما استمرت المتحصلات الجارية في التفوق على المدفوعات الجارية. حيث بلغت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية نحو ١١٠٪ مقارنة بنحو ١٠٧٪ في العام السابق. على الجانب الآخر انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية بشكل طفيف من ٦٢٪ خلال يوليو-مارس ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٦٠,٥٪ خلال الفترة نفسها من العام الحالي. كذلك انخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات بشكل طفيف إلى ٩ أشهر مقارنة بـ ٩,٣ شهراً في العام السابق. وبصفة عامة يرجع الفائض المحقق في ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للداخل. بالإضافة إلى ارتفاع قيمة صافي التحويلات الخاصة خلال الفترة المذكورة.

وقد شهدت مؤشرات سوق المال المحلية تحسناً في أدائها خلال شهر يوليو ٢٠٠٧ فقد ارتفعت قيمة مؤشر Case-٣٠ لتصل إلى ٨٢٤٤ نقطة مقارنة بمستوياتها المحققة في الشهر السابق والتي بلغت ٧٨٠٣ نقطة. وهو ما يمثل ارتفاع سنوي قدره ٢٥٧٠ نقطة خلال العام المنتهى في يوليو ٢٠٠٧ (بنسبة ارتفاع سنوي قدرها ٤٥,٣٪). كذلك ارتفع رأس المال السوقي بنسبة ٤٧,٨٪ خلال العام المنتهى في يوليو ٢٠٠٧ ليسجل ٦٣١ مليار جنيه (٧٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وتظهر المؤشرات القطاعية الأخرى تحسناً ملحوظاً في أداء قطاع السياحة. حيث ارتفع عدد السياح الوافدين خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة ١٢,٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى ٩,٨ مليون سائح. كما ارتفع عدد الليالي السياحية بنسبة ١٣,١٪ إلى ٩٦,٣ مليون ليلة سياحية مقابل ٨٥,١ مليون ليلة سياحية خلال العام السابق .